الفصل السادس

الخبر الموضوع

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: ظاهرة الوضع وأسبابها.

المبحث الثاني: جهود العلماء في مقاومة الوضع.

المبحث الثالث: كيف يعرف الخبر الموضوع.

ويليه: أشهر ما صنف في الموضوعات

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

ظاهرة الوضع وأسبابها

أولاً ـ التعريف بالوضع:

آ ـ الموضوع في اللغة: اسم مفعول من وضع يضع، ويأتي وضع في اللغة لمعان عدة منها: الإسقاط كوضع الجناية عنه، أي: أسقطها، وكوضع الأمر أو الشيء عن كاهله، أي: أسقطه، ويأتي بمعنى الترك، ومنه إبل موضوعة، أي: متروكة في المرعى، ويأتي بمعنى الافتراء والاختلاق، كوضع فلان هذه القصة، أي: اختلقها وافتراها[1].

ب ـ والموضوع في اصطلاح المحدثين: هو ما نسب إلى الرسول ﷺ اختلاقاً وكذباً مما لم يقله أو يفعله أو يقره، وقال بعضهم: (هو المختلق المصنوع)[2].

* * *

---

(١) انظر «القاموس المحيط»: ص ٩٤ ج ٣ مادة «وضع».

(٢) أهم مصادر هذا البحث: «مقدمة» ابن الصلاح ص ٣٨، و«تدريب الراوي» ص ١٧٨ وما بعدها، و«اختصار علوم الحديث» ص ٨٥، و«توضيح الأفكار» ص ٦٨ ج ٢، و«قواعد التحديث» ص ١٥٠ وما بعدها، و«السنة قبل التدوين» ص ١٨٧ وما بعدها، و«المنتقى من منهاج الاعتدال»: ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧، و«السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي» ص ٨٩. وسنذكر بعض المصادر في مكانه عند الضرورة.

ثانياً ـ ابتداء الوضع :

بقي الحـديث النبوي صافياً لا يعتريه الكذب، ولا يتناوله التحريف والتلفيق طوال اجتماع كلمة الأمة على الخلفاء الأربعة الراشدين، قبل أن تنقسم إلى شيع وأحزاب، وقبل أن يندس في صفوفها أهل المصالح والأهواء، وقد كان للخلاف بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأمير الشام معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما أثر بعيد في انقسام الأمة ونشأة الأحزاب والفرق الدينية والسياسية المختلفة.

وقد حاول بعض أتباع كل حزب أن يدعم ما يدّعي بالقرآن والسنة، ومن البـدهي ألا يجد كل حزب ما يؤيد دعواه في نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة، فتأول بعضهم القرآن، وفسروا بعض نصوص الحديث بما لا تحتمله، ولما لم يجد بعضهم في هذين الأصلين سبيلاً إلى غايته، لكثرة حفاظ القرآن الكريم والحديث النبوي، لجأ إلى وضع الحديث والكذب على رسـول الله ﷺ، فظهرت أحاديث في فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم من رؤساء الفرق وزعماء الأحزاب، كما ظهرت أحاديث صريحة في دعم المذاهب السياسية والفرق الدينية وغير ذلك.

ويجدر بنا أن نبين أن وضع الحديث لم يطغ ولم يصل إلى ذروته في القرن الأول والثاني، لأن أسباب الوضع لم تنشأ إلا قبيل منتصف القرن الهجري الأول بقليل، ولم تكن هذه الأسباب كثيرة، ولم تزدد الأحاديث الموضوعة إلا بازدياد البدع والفتن، وقد كان الصحابة وكبار التابعين وعلماؤهم في معزل عنها، ولهذا فإنا نستبعد ظهور الوضع قبل الفتنة، كما نستبعد تطوع أحد من الصحابة بوضع الحديث، ولا يعقل أن يتصور مسلم الصحابة الأجلاء، الـذين بذلوا نفوسهم وأموالهم في سبيل الله، ودافعوا عن رسول الله ﷺ،

وهجروا الأوطان، وقاسوا من العذاب الألوان، وذاقوا من العيش مرارته، ومن العدو إساءته، وصبروا الصبر الجميل ـ استجابة للرسول الأمين ـ حتى كتب لهم النصر، لا يعقل أن يتصور أحد هؤلاء المخلصين يفترون على الرسول ﷺ، وهم الذين نشؤوا في رعايته، وتخرجوا في جامعته، ونهلوا من معينه، وتأسَّوْا بعمله، فكانوا على جانب عظيم من التقى والورع والخشية، لكل هذا ننفي إقدام أحدهم على الوضع والكذب على الرسول ﷺ.

والواقع التاريخي في حياته ﷺ، وبعد وفاته يؤيد ما ذهبنا إليه[1]، وينفي كل افتراء على الصحابة في هذا الموضوع، وهم أسمى بكثير من أن يخوضوا في الكذب والوضع بعد أن عرفنا بذلهم وتضحيتهم وحبهم للرسول ﷺ، وبعد أن عرفنا عدالتهم بالمنقول ـ القرآن والسنة ـ والمعقول، وبعد أن عرفنا حرصهم على الشريعة، وتمسكهم بها، ومحافظتهم عليها.

وكما نفينا عن الصحابة انغماسهم في الوضع ننفي عن كبار التابعين وعلمائهم ذلك أيضاً، ونؤكد أنه إذا وقع الوضع في عصر التابعين قليلاً، فإنما صدر عن بعض الجاهلين، الذين حملتهم الخلافات السياسية والأهواء الشخصية على انتحال الكذب، ووضع الأحاديث على الرسول ﷺ زوراً وبهتاناً.

ومع هذا، فإن الوضع في عصر التابعين كان أقل من الوضع في العصور التالية له، لكثرة الصحابة والتابعين الذين مارسوا السنة، وبينوا السقيم من الصحيح، ولعدم تفشي التحلل والكذب في الأمة، لقربها من عصر الرسول ﷺ[2].

---

(١) انظر تأكيد هذا في كتابنا «السنة قبل التدوين»: ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٢) إذ لا تزال متأثرة بتوجيهاته، محافظة على وصاياه، تعمها التقوى والورع والخشية، =

ثالثاً ـ أسباب الوضع:

١ ـ الأحزاب السياسية:

كان أول ما ظهر عقب فتنة أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه شيعة الإمام علي، وحزب معاوية، ثم ظهر الخوارج بعد وقعة «صفين»، وسنتناول بإيجاز أثر هذه الأحزاب في وضع الحديث.

آ ـ أثر الشيعة وخصومهم في وضع الحديث:

قال ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة»: «إن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم، حملهم على وضعها عداوة خصومهم، فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة، وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث»[1].

= كل هذا خفف من انتشار الكذب، وحال دون تفاقم الوضع، إلى جانب أن دواعي وضع الحديث وأسبابه كانت ضيقة محدودة لا تزال في نشأتها الأولى، ثم كثرت هذه الأسباب فيما بعد.

(١) «شرح نهج البلاغة» ص ٢٦ ج ٣.
ومما يؤسف له أن بعض أهل الأهواء وأعداء الإسلام اتخذوا التشيع ستاراً لتحقيق أهوائهم، والوصول إلى مآربهم، فكان كثير من الفتن يقوم باسمهم، فنكب أهل البيت نكبات متوالية، ذهب ضحيتها خيرة أبناء أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وأحفاده، وسجل لهم التاريخ مآسي تتفطر لها القلوب، وتقشعر لها الأبدان، كل ذلك بسبب استغلال أعداء الدين اسم أهل البيت، وهؤلاء المستغلون هم الذين وضعوا الأحاديث في سبيل تأييد حركاتهم وشجعوا على وضعها.
من هذا ما روي عن أبي أنس الحرّاني قال: قال المختار (الثقفي) لرجل من أصحاب الحديث: ضع لي حديثاً عن النبي ﷺ أنه كائن بعده خليفة مطالباً له بعترة ولده، وهذه عشرة آلاف درهم، وخلعة ومركوب وخادم. فقال له الرجل: أما عن النبي =

قال أبـو الفـرج بن الجوزي : «فضائل علي الصحيحة كثيرة، غير أن الرافضة لا تقنع، فوضعت له ما يضع، لا ما يرفع»(١).

وقال عامر الشعبي : «ما كُذب على أحد في هذه الأمة ما كذب على علي رضي الله عنه»(٢).

وكـان يهم الشيعة إثبات وصية الرسول ﷺ لعلي بالخلافة من بعده، فوضعـوا كثـيراً من الأحـاديث في هذا، منهـا: «وصيي، وموضع سري، وخليفتي في أهلي، وخير من أخلف بعدي علي»(٣)، ووضعوا في علي رضي الله عنه وذريته وشيعته وغير ذلك، من هذا حديث: «يا علي: إن الله غفر لك ولذريتك ولوالديك ولأهلك ولشيعتك ولمحبي شيعتك»(٤).

وإلى جانب هذا وضع الشيعة أخباراً بشعة تنال من أبي بكر وعمر وغيرهما(٥).

= ﷺ فلا، ولكن اختر من شئت من الصحابة، وحط لي من الثمن ما شئت، قال عن النبي ﷺ أوكد، والعذاب عليه أشد. انظر «اللآلىء المصنوعة» ص ٢٤٨ ج ٢.
وإنا لا نتصور قط أن يوافق الحسن أو الحسين أو محمد بن الحنفية أو جعفر الصادق أو زيد بن علي أو غيرهم من أهل البيت على الكذب على جدهم رسول الله ﷺ، وهم على جانب عظيم من الورع والصفاء والتقوى، فأهل البيت براء من الوضع وإثمـه، وإنـما حمل وزر ذلـك باسمهم من لف حولهم من شيعتهم، فأكثـروا الموضوعات في علي رضي الله عنه وفي تثبيت خلافته، فأساؤوا إليه أكثر مما أحسنوا.

(١) «المنتقى من منهاج الاعتدال» ص ٤٨٠.
(٢) «تذكرة الحفاظ» ص ٧٧ ج ١.
(٣) «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» ص ٣٦٩.
(٤) «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» ص ٣٨٤.
(٥) قال ابن أبي الحديد: «فأما الأمور الشنيعة المستهجنة التي تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة. . .وأن عمر ضغطها بين الباب والجدار. . .وجعل في عنق =

وقد رأى بعض الوضاعين من أتباع الأحزاب الأخرى أن هذه الأحاديث تنتقص أبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية، فوضعوا مقابلها أحاديث أخرى ترفع من شأنهم، من هذا الحديث الموضوع على عبد الله بن أبي أوفى أنه قال: «رأيت النبي ﷺ متكئاً على عليّ، وإذا أبو بكر وعمر أقبلا، فقال: يا أبا الحسن أحبهما فبحبهما تدخل الجنة»(١).

ورأى بعض ذوي النيات الحسنة ما كان من هذه الأحزاب وما دار بينها من طعون مختلفة تناولت أئمتهم ورؤساءهم، فدفعهم حبهم للصحابة جميعاً إلى وضع أحاديث تذكر فضلهم، وترفع من شأنهم، ولا تفرق بينهم، وقد ظن هؤلاء ـ بحسن نيتهم ـ أنهم يفعلون خيراً، ظنًّا منهم أنهم سيقطعون دابر الخلاف بين أتباع تلك الأحزاب، وسيجمعون أمر الأمة وكلمتها، وكأنهم لم يعلموا أنهم يفتئتون على رسول الله الكذب، من ذلك حديث: «أبو بكر وزيري والقائم في أمتي من بعدي، وعمر حبيبي ينطق على لساني، وأنا من

= علي حبلاً يقاد به، فكله لا أصل له عند أصحابنا، ولا يثبته أحد منهم، ولا رواه أهل الحديث، ولا يعرفونه، وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله». «شرح نهج البلاغة» ص ١٥٨ ـ ١٥٩ ج ١.

(١) «تنزيه الشريعة» ص ٣٤٧ ج ١ و «الفوائد المجموعة» ص ٣٣٨. كما وضعوا حديث: «ما في الجنة شجرة إلا مكتوب على كل ورقة منها لا إله إلا الله، محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، وعمر الفاروق، وعثمان ذو النورين». «الفوائد المجموعة» ص ٣٤٢.

ومما وضعه بعض أتباع معاوية حديث: «الأمناء عند الله ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية».

وأمثال هذه الأحاديث كثيرة، كلها من صنيعة الأحزاب المتناوئة، التي حاولت أن تدعم بها موقفها، وترفع من قدر أصحابها وزعمائها، وكان بوسع هؤلاء الابتعاد عن الكذب على رسول الله ﷺ، مكتفين بما للصحابة من فضائل ثابتة، ولكن الهوى =

عثمان وعثمان مني، وعلي أخي وصاحب لوائي»[1] وغير ذلك.

ب ـ الخوارج ووضع الحديث:

لم يثبت أن الخوارج وضعوا شيئاً من الحديث على الرسول ﷺ، والراجح أن عدم وضعهم الحديث مرده اعتقادهم أن مرتكب الكبيرة كافر، والكذب من الكبائر، بل إن الأخبار تؤكد أنهم أصدق من نقل الحديث، قال أبو داوود: «ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج»[2].

٢ ـ أعداء الإسلام:

لقد قوضت دولة الإسلام دولتي كسرى وقيصر، وقضت على عروش الملوك والأمراء الذين كانوا يحكمون الشعوب الخاضعة لهم، يذيقونها العذاب، ويستنزفون خيراتها، ويسترقون أبناءها، وكان حول هؤلاء الحكام الخواص والمنتفعون والمستغلون، فعندما انتشر الإسلام، وخالط قلوب الأمم المظلومة، والشعوب المغلوبة على أمرها من قبل رعاتها، تذوق هؤلاء نعمة الحرية، وشعروا بالكرامة الإنسانية، في حين أفلتت السلطة من يد الحكام، وخسروا مناصبهم، وضاعت تلك المنافع التي كانوا ينالونها باستغلال أبناء الشعب، الذي عرف قيمة الحياة بعد أن حطم قيود الظلم باعتناق الإسلام، ولم يرق الوضع الجديد أولئك المتسلطين، فكادوا للإسلام، وحقدوا عليه، ولم يستطيعوا أن يحققوا آمالهم بقوة السيف، لقوة الدولة الإسلامية، فراحوا ينفرون الناس من العقيدة الجديدة، ويصورون الإسلام وتعاليمه أبشع

= ساق بعضهم إلى ذلك، والجهل أعمى قلوب بعضهم.

(١) «الفوائد المجموعة» ص ٣٨٦.

(٢) «الكفاية» ص ١٣٠. وقد فندنا بعض ما نسب إليهم من وضع الحديث في كتابنا «السنة قبل التدوين»: ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦.

الصور في عقائده وعباداته وأفكاره، وظهر هؤلاء بمظاهر مختلفة، وتحت أسماء فرق متعددة، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل أمام قوة الإسلام، وسمو مقاصده، وصفاء عقيدته، ودقة تشريعه، وأمام جهود علمائه وحفاظه[1].

٣ ـ التفرقة العنصرية والتعصب للقبيلة والبلد والإمام:

اعتمد بعض أولي الأمر من بني أمية في إدارة شؤون الدولة وتسيير أمورها على العرب خاصة، وتعصب بعضهم للعرب، وربما نظر بعض العرب إلى المسلمين من العناصر الأخرى نظرة لا توافق روح الإسلام، حتى إن طبقة الموالي ـ وهم المسلمون من غير العرب ـ شعرت بهذه العنصرية، فكانوا يحاولون المساواة بينهم وبين العرب، وانتهزوا أكثر الاضطرابات والحركات الثورية فانضموا إليها في سبيل تحقيق ذلك[2]، وإلى جانب هذا كانوا يبادلون

---

(١) ومن أمثلة ما وضعه هؤلاء ليضللوا به أتباع الإسلام، وينفّروا منه من يحب اعتناقه ما رووه: «أن نفراً من اليهود أتوا الرسول ﷺ فقالوا: من يحمل العرش؟ فقال: تحمله الهوامُّ بقرونها، والمجرّة التي في السماء من عرقهم، قالوا: نشهد أنك رسول الله ﷺ». قال أبو القاسم البلخي: «هذا والله تقوّل، وقد أجمع المسلمون على أن الذين يحملون العرش ملائكة». «قبول الأخبار» ص ١٤.

وإن هؤلاء لأشد ضرراً وبلاء على الإسلام من غيرهم، فقد كان منهم من يفحش في الكذب والافتراء، ومن هؤلاء عبد الكريم بن أبي العوجاء، الذي اعترف قبل أن تضرب عنقه لوضعه الحديث، فقال: «والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرم فيها الحلال، وأحلّ الحرام». اللآلىء المصنوعة» ص ٢٤٨ ج ٢، وقد أمر بضرب عنقه محمد بن سليمان بن علي أمير البصرة الذي كانت إمارته من سنة (١٦٠ ـ ١٧٣هـ). انظر «ميزان الاعتدال» ص ٦٤٢ ج ٢.

إلا أن هذه الموضوعات لم تخف على رجال هذا العلم، الذين بينوها، وتتبعوا الكاذبين الذين وضعوها.

(٢) انظر «تاريخ الإسلام» للدكتور حسن إبراهيم حسن ص ٣٤٢ ج ١.

العرب الاعتزاز والفخار، فحمل هذا بعضهم على وضع أحاديث ترفع من قدرهم، وتبين فضائلهم.

من هذا حديث «إن كلام الذين حول العرش بالفارسية...»[1] فوضع مقابله حديث: «أبغض الكلام إلى الله الفارسية... وكلام أهل الجنة العربية»[2].

ومما لا شك فيه أن التعصب للأئمة لم يظهر إلا في القرن الثالث الهجري، ولم تبد هذه الظاهرة إلا من الأتباع الجاهلين، ومثال هذه الأحاديث حديث: «يكون في أمتي رجل يقال له: محمد بن إدريس، أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له: أبو حنيفة، هو سراج أمتي»[3]. وغير ذلك...

٤ ـ القصاصون:

كان بعض القصاص لا يهمه إلا أن يجتمع الناس عليه، فيضع لهم ما يرضيهم من الأحاديث التي تستثير نفوسهم، وتحرك عواطفهم، ويمنيهم بما يحبون، ومن هؤلاء القصاص من كان يفعل ذلك لينال أعطيات المستمعين،

---

(١) «تنزيه الشريعة المرفوعة» ص ١٣٦ ج ١.

(٢) «تنزيه الشريعة» ص ١٣٧ ج ١.
وكما وضعت أحاديث في الجنس واللغة وضعت أحاديث في فضائل القبائل والبلدان والأئمة، والراجح عندي أن انتقال مركز إدارة الدولة الإسلامية من بلد إلى آخر كان له أثر بعيد في دفع بعض المتعصبين إلى وضع الأحاديث في فضائل بلدانهم و أئمتهم، ومثال ما وضع في فضائل البلدان حديث: «أربع مدائن من مدن الجنة في الدنيا: مكة، والمدينة، وبيت المقدس، ودمشق». «تنزيه الشريعة» ص ٤٨ جـ ٢.

(٣) «تنزيه الشريعة» ص ٣٠ ج ٢.

ويستفيد منهم.

وقد كان معظم البلاء من هؤلاء الذين يكذبون على رسول الله ﷺ، ولا يرون في هذا إثماً ولا بهتاناً.

والغريب الذي يؤسف له، أن هؤلاء القصاص وجدوا آذاناً تسمع لهم وتصدقهم، وتدافع عنهم من جهلة العامة، التي لا يهمها البحث والتقصي[1].

ولكل هذا كان رجال الحديث ينهون طلابهم وإخوانهم عن مجالسة القصاص، كما كانوا يمنعون هؤلاء من عقد حلقاتهم.

٥ ـ الرغبة في الخير مع الجهل بالدين:

رأى بعض الصالحين والزهاد انشغال الناس بالدنيا عن الآخرة، فوضعوا أحاديث في الترهيب والترغيب حسبةً لله[2]، وقد حملهم جهلهم بالدين على استساغة ما سولت لهم أنفسهم، ليرغبوا الناس في صالح الأعمال، ولو اطلعوا على جانب مما ثبت من الحديث النبوي لرأوا فيه ثروة عظيمة تغنيهم عما افتروه، وكانوا إذا ذُكِّروا بقوله ﷺ: «من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعدة من النار» قالوا نحن ما كذبنا عليه، إنما كذبنا له[3].

---

(١) منع عمر رضي الله عنه القصاص من الجلوس في المسجد، ولم يقص أحد في عهد الرسول ﷺ، ولا في عهد الخلفاء الراشدين، وإنما قص بعد ذلك، انظر كتاب «العلم» للمقدسي ص ٥٢، و «تمييز المرفوع عن الموضوع» ص ١٨: ب.

(٢) انظر «قبول الأخبار» ص ٧ ـ ٨ و ص ١٥.

(٣) انظر «اختصار علوم الحديث» ص ٨٦.

وقد أُخذ العامة بصلاحهم، فكانوا يصدقونهم ويثقون بهم، فكان خطرهم شديداً على الدين، بل هم أعظم ضرراً من غيرهم، لما عُرفوا به من الصلاح والزهد، الذي =

٦ ـ الخلافات المذهبية والكلامية:

وكما دعم اتباع الأحزاب السياسية آراءهم وأحزابهم بوضع الأحاديث، وضع بعض أتباع المذاهب الفقهية والكلامية أحاديث في تأييد مذاهبهم، من هذا حديث «من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له»[1].

= لا يتصور معه العامي إقدام مثل هؤلاء الصالحين على الكذب.
وفي هذا يقول الحافظ يحيى بن سعيد القطان: «ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن يُنسب إلى الخير والزهد» «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» ص ٢٤٨ جـ ٢.
ومما وضعه الصالحون أحاديث فضائل السور، سورة سورة، وبعض الرقائق وغيرها، قيل لأحد هؤلاء: «من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها أرغب الناس فيها».
«تدريب الراوي» ص ١٨٤، و «اللآلىء المصنوعة ص ٢٤٨ ج ٢. ولا بد من الاشارة إلى أنه قد وردت أحاديث في فضائل بعض السور، كما هو واضح في كتب الصحاح والسنن في أبواب التفسير، وفضائل القرآن، وثواب القرآن، إلا أنه لم ترد أحاديث في فضائله سورة سورة.
وقال أبو عبد الله النهاوندي لغلام خليل ـ أحمد بن محمد بن غالب الباهلي ـ : «ما هذه الرقائق التي تحدث بها؟ قال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة». «ميزان الاعتدال» ص ٦٦ ـ ٦٧ جـ ١، و «تدريب الروايي» ص ١٨٥.
وكل هذه الأحاديث الموضوعة لم تخف على العلماء، بل بينوها وحذروا الناس من واضعيها.

(١) «تدريب الراوي» ص ١٨١. وانظر «لسان الميزان» ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩ ج ٥.
وحديث «كل ما في السموات والأرض وما بينهما فهو مخلوق غير القرآن، وسيجيء أقوام من أمتي يقولون: القرآن مخلوق، فمن قاله منهم فقد كفر بالله العظيم، وطلقت امرأته من ساعته». «تنزيه الشريعة ص ١٣٤ جـ ١.

٧ ـ التقرب من الحكام وأسباب أخرى:

لم ينقل أحد يُعتد به أن أحداً من رجال الحديث أو غيرهم تقرب من خلفاء بني أمية بوضع ما يرضي ميولهم من الحديث[١]، وطبيعي أن يتقرب بعض المرائين إلى الطبقة الحاكمة في بعض العصور بوضع ما يرضيهم من الحديث.

وقد حدث هذا في عهد العباسيين، فقد أسند أبو عبد الله الحاكم عن هارون بن أبي عبيد عن أبيه قال: «قال لي المهدي: ألا ترى ما يقول لي مقاتل؟ قال: إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس. قلت: لا حاجة لي فيها»[٢].

وهناك أسباب اخرى لوضع الحديث، كوضع الحديث في مدح عمل معين أو تجارة معينة، أو أصناف معينة من المآكل، لترويجها، وكرفع قدر

---

(١) فندنا في الفصل الثاني من كتابنا «أبو هريرة راوية الإسلام» بعض الشبهات في ذلك فليراجع.

(٢) «تدريب الراوي» ص ١٨٧ و «الباعث الحثيث» ص ٩٤، وأبو عبيد الله هو وزير المهدي.
وقد كذب غياث بن إبراهيم للمهدي في حديث: «لا سبق إلّا في نصلٍ أو خفٍّ أو حافر» فزاد فيه «أو جناح» حين رآه يلعب بالحمام، فتركها المهدي بعد ذلك، وأمر بذبحها بعد أن أعطاه عشرة آلاف درهم، وقال فيه بعد أن ولى: «أشهد على قفاك أنه قفا كذاب على رسول الله ﷺ» «المدخل» ص ٢٠ ـ ٢١، و «تدريب الراوي» ص ١٨٧.
وفي رأينا أن إنكار المهدي عليه لا يكفي، بل كان عليه ألا يعطيه عشرة آلاف درهم من أموال المسلمين، لكذبه على الرسول الكريم، وأن يمنعه من هذا ويزجره ويحبسه إذا لم يشأ أن يضرب عنقه لكذبه وافترائه.

بعض المهن والحط من غيرها، وغير ذلك.

وقد بين العلماء جميع هذا، ووضعوا قواعد علمية دقيقة لبيان الموضوع من غيره، وحفظ الحديث من عبث المغرضين والجاهلين.

رابعاً ـ حكم الوضع، وحكم رواية الموضوع:

أجمع المسلمون على حرمة وضع الحديث مطلقاً، وخالفت فرقة الكَرّامية[1] في ذلك، وجوّزت الوضع في الترغيب والترهيب دون ما يتعلق به حكم من الثواب والعقاب، ترغيباً للناس في الطاعة، وترهيباً لهم من المعصية[2].

وقولهم هذا مردود لا يقوم على أساس سليم، ويرده المنقول والمعقول، فقد حذر الرسول ﷺ من الكذب عليه، وقال: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، وقد أجمع جمهور أهل السنة على أن الكذب من الكبائر، ورد جميع أهل الحديث خبر الكاذب على رسول الله ﷺ، وبالغ الشيخ أبو محمد الجُوَيْني فكفر واضع الحديث.

وكل حديث موضوع باطل مردود لا يعتد به، لأنه كذب وافتراء على الرسول ﷺ.

وكما أجمع العلماء على حرمة وضع الحديث أجمعوا على حرمة رواية الموضوعات من غير بيان وضعها وكذبها، ولم يجوزوا رواية شيء منها، سواء

---

(١) نسبة إلى زعيمهم محمد بن كرّام السِّجِسْتاني، وقد كان مجسماً من المتكلمين، تبعه بعض أهل خراسان وفلسطين، وتوفي سنة ٢٥٥هـ. انظر بعض آرائهم ومقالاتهم في كتاب «التبصير في الدين» ص ٩٩.

(٢) انظر «تدريب الراوي» ص ١٨٥، و «الباعث الحثيث» ص ٨٥.

أكـان في القصص، والترغيب والترهيب، والأحكام، أم لم يكن، لحديث الرسول ﷺ: «من حدّث عني بحديث يُرَى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[1].

وأما رواية الموضوع مع بيان حاله فلا بأس بها، لأن في هذا البيان تمييز الموضوع مما ينسب إلى الرسول ﷺ، وحفظ السنة وصيانتها من كل دخل.

★★★

(١) أخرجه الإمام مسلم عن سَمُرة بن جندب، والمغيرة بن شعبة. انظر «صحيح» مسلم ص ٩ ج ١. وفي «يرى» روايتان بضم الياء وبفتحها، أي بالبناء للمجهول وبالبناء للمعلوم، وفي (الكاذبين) روايتان أيضاً بلفظ الجمع وبلفظ المثنى، والمعنى واضح على الروايتين.

obeikandl.com

المبحث الثاني

جهود العلماء في مقاومة الوضع

قيض الله عز وجل لهذه الأمة رجالاً أمناء مخلصين، قاوموا الوضاعين وتتبعوهم، ومازوا الباطل من الصحيح، وبذلوا جهوداً عظيمة في سبيل حفظ الشريعة وأصولها، منذ عصر الصحابة إلى أن تم جمع الحديث في أمهات كتبه ومصنفاته، وبحثوا في كل ما يتعلق بالحديث النبوي رواية ودراية، وخطوا خطوات جليلة كفلت سلامة السنة من العبث على مر الأجيال، وسنستعرض الآن بعض ما بذله العلماء في سبيل حفظ الحديث.

١ ـ التزام الإسناد:

تشدد الصحابة والتابعون ومن بعدهم في طلب الإسناد من الرواة، والتزموه في رواية الأحاديث، لأن السند للخبر كالنسب للمرء.

قال الإمام محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»(١).

وقال الإمام الحافظ عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»(٢).

---

(١) «صحيح» مسلم بشرح النووي ص ٨٤ ج ١، و«سنن» الدارمي ص ١١٢ ج ١. و«شرف أصحاب الحديث» ورقه ٨٠: ب.

(٢) المرجع السابق ص ٧٧ ج ١.

وعنه: «مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد، كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم»[1].

وقال الإمام الحافظ سفيان الثوري «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل»[2].

ولم يقتصر التشدد في طلب الإسناد على محيط العلماء وطلاب العلم، بل أصبح الإسناد أمراً بدهيًّا مسلماً به عند العامة والخاصة، ويظهر هذا فيما يرويه الأصمعي فيقول: «حضرتُ ابن عيينة، وأتاه أعرابي، فقال: كيف أصبح الشيخ يرحمه الله؟ فقال سفيان: بخير نحمد الله. قال: ما تقول في امرأة من الحاجِّ حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ فقال: تفعل ما يفعل الحاج، غير أنها لا تطوف بالبيت. فقال: هل من قدوة؟ قال: نعم، عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت، فأمرها النبي ﷺ أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف. قال: هل من بلاغ عنها؟ قال: نعم، حدثني عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة بذلك. قال الأعرابي: لقد استسمنت القدوة، وأحسنت البلاغ، والله لك بالرشاد»[3].

وهكذا أخذ الإسناد المتصل نصيبه من العناية والاهتمام منذ عهد التابعين، حتى أصبح من واجب المحدث أن يبين نسب ما يروي، وهو بإسناده الحديث يرفع العهدة عن نفسه، ويطمئن إلى صحة ما ينقل عندما ينتهي سنده المتصل إلى الرسول ﷺ، كما يبعث الطمأنينة في نفوس السامعين، بروايته بسنده المتصل.

---

(١) «شرف أصحاب الحديث» ورقه ٨٠: ب.

(٢) المرجع السابق.

(٣) «الكفاية» ص ٤٠٤.

٢ ـ مضاعفة النشاط العلمي والتثبت في الحديث:

إن النشاط العلمي الذي عرفناه ـ فيما سبق ـ في عصر الصحابة والتابعين، والرحلة في طلب الحديث، والتثبت والاستيثاق له، والاحتياط في روايته، وانتشار الصحابة الحفاظ في أنحاء الدولة الإسلامية، واجتهادهم في نشر الحديث، كل هذا يبين الحيوية العلمية في صدر الإسلام، ونشاط أهل العلم في سبيل حفظ الحديث ونشره، وبيان المردود من المقبول، والدخيل من الأصيل، وقد عرفنا أن كثيراً من التابعين كانوا إذا ما سمعوا الحديث من غير الصحابة أسرعوا إلى من عندهم من صحابة رسول الله ﷺ ليتأكدوا مما سمعوا، وكذلك كان يفعل صغار التابعين مع كبارهم، وأتباع التابعين مع التابعين، وهكذا فعل معظم من جاء من بعدهم، فلم تنقطع الرحلة في طلب الحديث على مر العصور.

وقد اجتهد أهل العلم في حفظ الحديث ومذاكرته فيما بينهم، وكان أئمة الحديث على جانب عظيم من الوعي والاطِّلاع، فكانوا يحفظون الصحيح والضعيف والموضوع[1] حتى لا يلتبس عليهم الحديث، وفي هذا يقول الإمام سفيان الثوري: «إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه، أسمع الحديث من الرجل أتخذه ديناً، وأسمع من الرجل أقف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ

---

(١) من هذا أن الإمام أحمد رأى الامام يحيى بن معين بصنعاء يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فقال له تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء بعده إنسان، فيجعل بدل أبان ثابتاً، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك، فأقول له: كذبت، إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت. «الجامع لأخلاق الراوي ف ١٦٣٧».

بحديثه وأحب معرفته»[1].

٣ ـ تتبع الكذبة:

إلى جانب تثبت أهل العلم واحتياطهم في قبول الحديث، كان بعضهم يحارب القصاصين والكذابين ويمنعهم من التحديث ويبين أمرهم، ويحذر الناس منهم، وكان جميع أهل العلم يبينون لطلابهم الموضوع من غيره، ويحذرونهم من أخبار الكذابين، ولم يقصر أهل العلم وطلابهم في محاربة الكذبة، وأخبارهم في هذا المضمار أكثر من أن يتسع لها هذا المقام.

ومن أشهر من عرف بتصديه لهؤلاء عامر الشعبي (ت: ١٠٣هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت: ١٦٠هـ)، الذي كان شديداً على الكذابين، وسيفاً مسلطاً على رقابهم، وسفيان الثوري (ت: ١٦١هـ)، وعبد الله بن المبارك (ت: ١٨١هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت: ١٩٨هـ) وغيرهم.

وكان نتيجة هذا أن توارى معظم الكذابين، وكفوا عن كذبهم، كما أصبح عند العامة وعي جيد يميزون به بين المتطفلين على الحديث وأهله ورجاله الثقات[2].

وقال الإمام سفيان الثوري: «ما ستر الله أحداً يكذب في الحديث»[3].

---

(١) «الكفاية» ص ٤٠٢، وفي رواية عنه (إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه...) انظر «الجامع لأخلاق الراوي» ف ١٦٣٩.

(٢) من أخبار الأئمة في هذا الميدان قول الشافعي: «لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق، كان يجيء إلى الرجل فيقول له: لا تحدث وإلا استعدَيْت عليك السلطان، وكان الشعبي يمر بأبي صالح صاحب التفسير فيأخذه باذنه ويقول: ويحك كيف تفسر القرآن وأنت لا تحسن أن تقرأ». انظر كتابنا «السنة قبل التدوين» ص ٢٣٠.

(٣) «الموضوعات» لابن الجوزي ص ٤٨ جـ ١.

وقال: «من هم بهذا الحديث ـ أي أراد به سوءاً ـ أبدى الله خزيه، فكيف بمن يكذب»[1].

وقال الإمام عبد الله بن المبارك: «لو هم رجلٌ في السحر أن يكذب في الحديث، لأصبح الناس يقولون فلان كذاب»[2].

وإن الخبر التالي يؤكد لنا أن الله عز وجل قيض لهذه الأمة أئمة مخلصين، حفظوا سنة رسول الله ﷺ، وحافظوا عليها، وصانوها من كل دخيل. «أخذ الخليفة هارون الرشيد زنديقاً ليقتله، فقال له: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟ فقال له الرشيد: أين أنت ـ يا عدو الله ـ من أبي إسحاق الفزاريّ، وابن المبارك ينخلانها حرفاً حرفاً»[3].

٤ ـ بيان أحوال الرواة:

كان لا بد لأهل العلم من معرفة رواة الحديث معرفة تمكنهم من الحكم بصدقهم وضبطهم أو كذبهم ليتمكنوا من تمييز الصحيح من المكذوب، والخبيث سن الطيب، لذلك تتبعوا حياة الرواة، وعرفوا أحوالهم، فكانوا ينقدونهم ويعدلونهم حسبة لله، لا تأخذهم في ذلك خشية أحد.

وهكذا ساهمت جهود العلماء في هذا المضمار بتكوين علم الجرح والتعديل، الذي أرسى قواعده وأسسه الصحابة والتابعون وأتباعهم، وقد ظهر في كل عصر عدد من النقاد تكفل ببيان أحوال الرواة، ونقل السنة وحفظها على أسلم القواعد العلمية.

---

(١) «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» فقرة (٢١٩) ص ٣١٩.

(٢) «الموضوعات» ص ٤٨ جـ ١.

(٣) «تهذيب التهذيب» ص ١٥٢ جـ ١، و «تنزيه الشريعة المرفوعة» ص ١٦ جـ ١.

ثم ما لبث أن صنف العلماء المؤلفات الضخمة في الرواة وأقوال النقاد فيهم، حتى إنه لم يعد يختلط الكذابون والضعفاء بالعدول الثقات.

٥ ـ وضع قواعد لمعرفة الموضوع من الحديث:

كما وضع العلماء قواعد دقيقة لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف، وضعوا قواعد لمعرفة الموضوع منه، وذكروا ما يدل على الوضع في السند والمتن، وهذا ما سنبينه في المبحث الآتي.

★★★

obeikandl.com

المبحث الثالث

كيف يعرف الخبر الموضوع ؟

يعرف الحديث الموضوع من سنده أو متنه، وسنبين علامات الوضع في كل منهما:

آ ـ علامات الوضع في السند:

١ ـ اعتراف الراوي بكذبه، كما أقر عبد الكريم الوضّاع[1]، وهذا أقوى دليل على الوضع.

٢ ـ وجود قرينة تقوم مقام الاعتراف بالوضع، كأن يروي عن شيخ لم يلقه، ويجزم بالسماع منه، أو يروي عن شيخ في بلد لم يرحل إليه، أو عن شيخ ولد الراوي بعد وفاته، أو توفي الشيخ والراوي صغير لا يدرك.

وهذا الصنف لا يدرك إلا بمعرفة مولد الرواة ووفاتهم، والبلدان التي رحلوا إليها... وقد وفق العلماء في هذا، فقسموا الرواة طبقات، وعرفوا كل شيء عنهم، ولم يخف عليهم من أحوالهم شيء.

٣ ـ أن يتفرد راو معروف بالكذب برواية حديث، ولا يرويه ثقة غيره، فيحكم على روايته بالوضع، وقد استقصى جهابذة الأمة الكذابين، وبينوا ما كذبوا فيه حتى لم يخف منهم أحد.

---

(١) ـ قد ضرب عنقه أمير البصرة محمد بن سليمان بن علي كما أسلفنا، انظر «ميزان الاعتدال» ص ٦٤٢ جـ ٢.

٤ ـ ومن القرائن التي يدرك بها الوضع، ما يؤخذ من حال الراوي كما حدث لسعد بن طريف حين جاء ابنه من الكُتّاب يبكي، فقال له: مالك؟ قال: ضربني المعلم. قال: لأخزيَنهمُ اليومَ، حدثني عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً: «معلمو صبيانكم شرارُكم، أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين»[1]، ونحو هذا.

ب ـ علامات الوضع في المتن:

من أهم القرائن التي تدل على الوضع في المتن:

١ ـ ركاكة اللفظ في المروي:

بحيث يدرك من له إلمام باللغة أن هذا ليس من فصاحة النبي ﷺ، هذا إذا صرح الراوي بأن ما يرويه هو لفظ النبي ﷺ، فإن لم يصرح بذلك فمدار الرُكّة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دلت على الوضع، وإن لم تنضم إليها ركة اللفظ، لأن الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة، كما صرح بهذا الحافظ بن حجر[2].

٢ ـ فساد المعنى:

كالأحاديث التي يكذبها الحس، نحو حديث «الباذنجان شفاء من كل داء»[3].

---

(١) «تدريب الراوي» ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٢) «الباعث الحثيث» ص ٩٠.

(٣) «المنار» لابن القيم ص ١٩.

ومنها سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه كحديث: «من اتخذ ديكاً أبيض لم يقربه شيطان ولا سحر» المنار ص ٢١.

وكل ما يدل على إباحة المفاسد والسير وراء الشهوات، وكل ما اشتمل على مجازفات =

٣ ـ ما يناقض نص الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع:

فمـا يخالف صريح القـرآن الكريم حديث «مقدار الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة» فهذا غير صحيح، لأنه لو صح لكان كل واحد عالماً كم سيبقى ليوم القيامة، والله عز وجل يقول: ﴿يسألونَكَ عن الساعةِ أيّانَ مُرساها قُلْ إنّما علمُها عندَ ربيّ لا يجلّيها لوقتِها إلاّ هو ثَقُلتْ في السمواتِ والأرضِ، لا تأتيكُم إلاّ بغتةً يسألونَكَ كأنّك حفيٌّ عنها قلْ إنّما علْمُها عندَ اللهِ﴾[1].

= لا تصدر عن العقلاء، وكل حديث قامت الشواهد الصحيحة على بطلانه هو من الموضوع الذي لا يعتد به. كحديث «ثلاثة تزيد البصر: النظر إلى الخضرة، والماء الجاري، والوجه الحسن» وحديث «النظر إلى الوجه الجميل عبادة» «المنار» ص ٢٤.
وحـديث «المجـرة التي في السماء من عرق الأفعى التي تحدث العرش»، وحديث «المؤمن حلو يحب الحلاوة» «المنار» ص: ٢٣ و ٢٥.
وحديث عوج بن عنق الطويل، الذي قصد واضعه الطعن في أخبار الأنبياء، فإن في هذا الحديث: «إن طوله كان ثلاثة آلاف ذراع، وثلاث مئة وثلاثة وثلاثين وثلث، وإن نوحاً لما خوفه الغرق، قال له: احملني في قصعتك، وإن الطوفان لم يطل إلى كعبه..، وإنه كان يأخذ الحوت من قرار البحر فيشويه في عين الشمس» «المنار» ص ٢٩ ـ ٣٠.

(١) ١٨٧: الأعراف، وانظر «المنار» لابن قيم الجوزية ص ٣١.
ومما وضع يناقض السنة مناقضة بينة أحاديث مدح من اسمه محمد وأحمد، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار، هذا مناقض لما هو معلوم من الشريعة أن النار لا يجار منها بالأسماء، وإنما النجاة منها بالإيمان والعمل الصالح. انظر «المنار» ص ٢٢.
وكل حديث ينص على وصاية علي رضي الله عنه، أو على خلافته غير صحيح، لأنه يخالف ما أجمعت عليه الأمة، من أنه ﷺ لم ينص على تولية أحد بعده.

٤ ـ **كل حديث يدعي تواطؤ الصحابة** على كتمان أمر وعدم نقله، كحديث أنه ﷺ أخذ بيد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بمحضر من الصحابة كلهم . . . ثم قال: «هذا وصيي وأخي، والخليفة من بعدي . .» ثم اتفق الكل ـ كما يزعم بعض الفرق ـ على كتمان ذلك وتغييره[1].

٥ ـ **كل حديث يخالف الحقائق التاريخية** التي جرت في عصر الرسول ﷺ أو اقترن بقرائن تثبت بطلانه. مثل حديث وضع الجزية عن أهل خيبر، فكذبه واضح من عدة وجوه منها: أن فيه شهادة سعد بن معاذ، وقد توفي سعد قبل ذلك في غزوة الخندق، ومعروف أن الجزية لم تكن قد شرعت آنذاك، وإنما نزلت بعد عام تبوك حين وضعها النبي ﷺ على نصارى نجران ويهود اليمن[2].

٦ ـ **موافقة الحديث لمذهب الراوي، وهو متعصب مغال في تعصبه**، كأن يروى رافضي حديثاً في فضائل أهل البيت، أو مرجئي حديثاً في الإرجاء.

٧ ـ **أن يكون خبرا عن أمر جسيم** تتوفر أسباب نقله، كحصر العدو للحاج عن البيت، ثم لا ينقله منهم إلا واحد، لأن العادة جارية بتظاهر الأخبار في مثل ذلك.

٨ ـ **اشتمال الحديث على مجازفات وإفراط في الثواب العظيم مقابل عمل صغير، أو الوعيد العظيم على الفعل الحقير**، وهذا كثير في حديث القصاص. ومثال هذا: «من قال لا إله إلا الله، خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون

---

(١) انظر المرجع السابق ص ٢٢.

(٢) ذكر ابن قيم الجوزية كذب هذا الحديث في عشرة أدلة قوية، انظر «المنار» ص ٣٧ ـ ٣٨.

ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له»[1].

وإلى جانب هذه القواعد، فقد تكونت عند أكثر العلماء ملكة خاصة، نتيجة لدراستهم حديث رسول الله ﷺ، وحفظه ومقارنة طرقه، فأصبحوا يعرفون ـ لكثرة ممارستهم هذا ـ ما هو من كلام الصادق المصدوق وما ليس من كلامه، وفي هذا يقول الربيع بن خُثَيْم التابعي الجليل ـ أحد أصحاب ابن مسعود ـ: «إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها»[2]، ويقول ابن الجوزي: «الحديث المنكر يقشعرُّ له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب»[3]، وقال: «ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباينُ المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع»[4].

أشهر ما صنف في الموضوعات:

تتجلى ثمرة الجهود العظيمة التي بذلها العلماء من أجل حفظ الحديث وتخليصه من الموضوع في الكتب القيمة التي صنفها الأئمة والأعلام في أسماء الصحابة، وفي تواريخ الرجال وأحوالهم، وفي طبقات الرواة، وفي معرفة الأسماء والكنى والألقاب والأنساب، وفي الجرح والتعديل، وفي الوضاعين والموضوعات، وهي ثروة علمية ضخمة تُربي على نيف وخمسين ومئتي مؤلف، ويهمنا في هذا المقام كتب الموضوعات، وتبلغ نحو أربعين مؤلفاً، أشهرها:

١ ـ «تذكرة الموضوعات» لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٤٤٨ ـ

---

(١) انظر «المنار» ص ١٩.

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص ٦٢.

(٣) «الباعث الحثيث» ص ٩٠.

(٤) «تدريب الراوي» ص ١٨٠.

٥٠٧هـ)، رتبه على حروف المعجم، وفيه يذكر الحديث ويذكر من جرَّح راويه من الأئمة. طبع بمصر سنة (١٣٢٣هـ).

٢ ـ «الموضوعات الكبرى» لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (٥٠٨ ـ ٥٩٧هـ) في أربع مجلدات، وقد تساهل في الحكم على بعض تلك المرويات بالوضع، لهذا كثر انتقاد العلماء له.

٣ ـ «الباعث على الخلاص من حوادث القصاص» للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ)، وقد لخصه السيوطي في كتابه «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص» في الفصل التاسع منه، واستدرك عليه. وقد طبع كتاب السيوطي سنة (١٣٥١هـ) بمصر.

٤ ـ «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للحافظ جلال الدين السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ) طبع أكثر من مرة.

٥ ـ كتاب «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» لأبي الحسن علي بن محمد (ابن عراق) الكِناني المتوفى سنة (٩٦٣هـ)، وهو كتاب جامع زاد فيه على السيوطي في لآلئه واستدرك عليه، طبع الكتاب سنة (١٣٧٨هـ) بمصر في مجلدين.

٦ ـ «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»: وهو «الموضوعات الصغرى»: للعلامة الفقيه المحدث علي القاري الهَرَويّ المكي (ت: ١٠١٤هـ) اقتصر فيه على ذكر الحديث الموضوع دون غيره، والكتاب جامع مفيد، حققه وعلق عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وطبع طبعته الثانية سنة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م بمؤسسة الرسالة في بيروت.

٧ ـ «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للقاضي أبي عبد الله

محمد بن علي الشَّوْكاني (١١٧٣ ـ ١٢٥٥هـ)، وقد أفاد من مؤلفات السلف، إلا أنه تساهل في الحكم على بعض الأحاديث بالوضع، فأدرج فيه بعض الأحاديث المقبولة، وقد نبه إلى هذا السيد عبد الحي اللكنَوِيّ في كتابه «ظفر الأماني»، وقد طبع كتاب «الفوائد المجموعة» سنة (١٣٨٠ ـ ١٩٦٠م) بمصر.

٨ ـ وإلى جانب هذه المؤلفات صنف العلماء كتباً كثيرة في الأحاديث المشتهرة بين الناس، تبين منزلة الحديث من القوة أو الضعف أو الوضع، ومن أشهر هذه الكتب كتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للحافظ المؤرخ محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (٨٣١ ـ ٩٠٢هـ) رتبه على حروف المعجم، كما رتبه على الأبواب، وهو كتاب جيد مفيد، طبع (سنة ١٣٧٥هـ) بمصر.

٩ ـ «كشف الخفاء ومزيل الالتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» للمحدث الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت: ١١٦٢هـ) رتبه على حروف الهجاء، وألحق به ترتيب الأحاديث على الأبواب، والكتاب جيد فيه زيادات على كتاب «المقاصد الحسنة»، يقع في مجلدين، طبع في مكتبة التراث الإسلامي بحلب، بإشراف وتصحيح أحمد القلاش. كما طبع في مؤسسة الرسالة.

وبهذا فقد صان الله عز وجل السنة من العبث، وهيأ لها من يحفظها، ويبين الأصيل من الدخيل، والصحيح من الضعيف، ولا عجب في هذا كله، فالسنة بيان لكتاب الله عز وجل الذي قال فيه عز من قائل: ﴿إنّا نحنُ نزّلنا الذِّكرَ وإنّا لهُ لحافظونَ﴾.

والحمد لله رب العالمين

* * * * *